

الهجرة غير الشرعية وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري.

د. عبدلي مباركة

المركز الجامعي صالحى احمد النعامة

ملخص: لقد زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حدة بظهور العولمة و المناداة بضرورة تحرير القيود بين الدول، حيث تحتل هذه القضية مكانا بارزا في العلاقة بين البلدان المتقدمة والأخرى النامية، نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الفكرية و الثقافية. و بالتالي لهذه الظاهرة العديد من الآثار تختلف درجتها بين الدول المصدرة و المستقبلية للهجرة، و على هذا الاساس تتمثل أهمية هذه الورقة البحثية في ابراز و اقع الهجرة غير الشرعية و الآثار الناجمة عنها مع الإشارة الى حالة الجزائر و بالأخص الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الدول المصدرة، الدول المستقبلية، الاقتصاد الجزائري

مقدمة: منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت عدة ظواهر تهدد الكيان البشري والإنساني بسبب تنوع المصالح الإنسانية وتداخلها ، ومن المشاكل التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن والاستقرار الهجرة غير الشرعية التي ازدادت تفاقماً و هي ظاهرة بدأت منذ ستينات القرن الماضي، ولم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظراً لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، ومع أوائل السبعينيات، و نتيجة الاكتفاء من الأيدي العاملة، تم تبني إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وفيما بعد أصبح وجود المهاجرين يشكل مخاطر كبيرة على الدول المستقبلية مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها، اين أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية التسعينيات تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر، وعلى دول العبور، وعلى دول الاستقبال.

و على غرار مختلف دول العالم، نجد أن الجزائر، باعتبارها دولة مصدرة و مستقبلية، لم تتجوا من مخلفات الهجرة غير شرعية التي تجلى عنها العديد من النتائج تتراوح بين اثار اقتصادية اجتماعية و ثقافية و غيرها من المجالات التي أصبحت ذات تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة: تتبع إشكالية الدراسة من محاولتها الوقوف على أسباب ودوافع ومبررات و آثار الهجرة غير الشرعية، كظاهرة تمتاز بالاستمرارية الزمانية (لأنها على مدار العام)، وأيضاً لانتشارها المكاني في معظم دول العالم، وفي ظل تباين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المصدرة للهجرة بالإشارة الى حالة الجزائر، ومنه تتمثل إشكالية البحث فيما يلي: فيما تتمثل اثار الهجرة غير شرعية بصفة عامة وعلى الجزائر خصوصاً؟

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة كمحاولة لإلقاء الضوء على مفهوم الهجرة ودوافعها و اثارها ، وذلك بقصد البحث عن حلول موضوعية لتلك الظاهرة، وسوف نقسم الدراسة إلى ثلاثة نقاط اساسية وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف الهجرة غير الشرعية.

ثانياً: أسباب الهجرة غير الشرعية.

ثالثاً: الاثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية بالإشارة الى حالة الجزائر.

أولاً: تعريف الهجرة غير الشرعي الهجرة غير المشروعة أو غير الشرعية أو السرية عبارة عن **هجرة** من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المراعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون **تأشيرة الدخول**. ينتمي أغلب المهاجرين غير

الشرعيين إلى بلدان العالم الثالث، الذين يحاولون الهجرة إلى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي¹.

و تعرف أيضا على انها مخالفة التشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وتتضمن حركة الأفراد أو الجماعات العابرة للحدود في خارج إطار القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وازدادت حدتها خاصة بعد تبني إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا في القرن الماضي (السبعينيات).²

ثانيا: أسباب الهجرة غير الشرعية

1-أسباب اقتصادية: فحسب ما يشاع او يقال ان " حيث ما كانت الكرامة فذاك هو الوطن " هذه العبارة تبرز بوضوح ارتباط الهجرة غير الشرعية على الخصوص بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأتي نتيجة ظروف يستحيل معها العيش في مجال جغرافي معين ربما الجفاف او الفقر او الحروب او انعدام فرص الشغل والعيش الكريم كل هذه المعطيات توحى الى انه لا مفر من تقبل الامر الواقع والمغامرة من اجل حياة أفضل مما هي عليه الان كما انه يمكن اقحام التدهور الامني كمعطى اساسي وسبب مباشر يدفع الى الهجرة الى جانب التدهور الاقتصادي.³

¹ظاهرة الهجرة غير الشرعية- المعرفة على الجزيرة نت نسخة محفوظة 20 فبراير 2012 على موقع [Wayback Machine](#)

²Vaisse Maurice, Dictionnaire des relations internationales au 20^{ème} siècle
, édition Armand Colin , Paris ,2000,p 173

³كامل الشيرازي: دعوات إلى تشريح استعجالي لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، مقالة منشورة في موقع <http://www.amanjordan.org>. 2008/01/01

2-الإعلام : يمكن ان يساهم بدوره في خلخت وزعزعت العقيدة والايامن الراسخ بكون الارزاق بيد الله واينما كنت فلن تأخذ الا ما كتبه الله لك. فالإعلام يطل علينا يوماً بالعديد من المقالات يبرز فيه الجانب الايجابي للدول المتقدمة وما ينعم به المواطن هناك من احترام لحقوقه وكرامته، هذا بدوره يولد شعور باليأس وضياع الحقوق داخل هذه الدولة وبالتالي يضطر الى الهجرة غير الشرعية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار صعوبة الحصول على عقد عمل هناك. فالإعلام بدوره يساهم في تفشي هذه الظاهرة عن طريق رسم الاحلام ويصور لنا انه ما وراء البحر هناك جنة تختلف عن ما هو موجود عندنا.

3-أسباب سياسية: حيث الاضطرابات التي تضرب بقسوة الكثير من دول جنوب المتوسط وأفريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة قطاعات اجتماعية التمرد على الأوضاع الظالمة القائمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم اكمال عملية إنتاج الدولة المدنية الحديثة التي ترتب سبباً طوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، وتصون الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير. وفي المقابل، يدرك المهاجرون أنهم ذاهبون إلى بلدان إن وجدوا فيها موطناً قدم ستتغير حياتهم بالكلية.⁴

4-اسباب الاجتماعية: ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة.

⁴كامل الشيرازي، نفس المرجع

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهياً للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة. ففي عام 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في عام 2025.

5- اسباب تاريخية وجغرافية: إن وجود النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين في فرنسا يرتبط بدرجة كبيرة بالعامل الاستعماري التاريخي وعامل القرب الجغرافي، وبالإضافة إلى تلك العوامل فإن هناك مؤثرات ترتبط بتنافسية المهاجرين من دول الشمال الإفريقي مقارنة بغيرهم من المهاجرين. وقد تميزت قضية انتقال العمالة بارتباطها بالعلاقات السياسية بين دول الشمال الإفريقي و الدول الأوروبية المستضيفة للعمالة.⁵

ثالثا: الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

اما فيما يخص الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية فتتمثل فيما يلي:

1- الآثار الاقتصادية: تتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالبا ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعف الأجر وهو ما يوجد مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى. ومنهم من يمارس أعمال ليست من تخصصه ودون سابق دراية بها، ولكنه يقنع رب العمل بقدرته على

⁵Sarah Collinson .Shore to Shore :The Politics of Migration in Euro0Maghreb Relation, London :The Royal Instituteof International Affairs,1996, p.14-15

ممارستها، وهذا قد يؤدي إلى مشكلات أمنية واجتماعية، وتعتبر مخالفة يقوم بها بعض ضعاف النفوس من المواطنين.

ومن بين الآثار الاقتصادية ايضا للمهاجرين غير الشرعيين هو قيامهم بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة، والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.

فبالنسبة للجزائر فهي تواجه عبئاً اقتصادياً من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الافارقة زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي وبالتالي اثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى الى توسع أنواع الجرائم الاقتصادية و بالتالي زيادة التهريب للثروات لبلدانهم الاصلية بأثمان بخسة مما يضر بالاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بإضعاف العملة الوطنية و تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد ان التحويلات النقدية مصدرا مهما للعملة الصعبة للوطن الام، لكن بالنظر الى حالة الجزائر فنجد ان تحويلات للعملة الصعبة للجزائريين تعتبر حصص هامشية.⁶

2- الآثار الاجتماعية : من الآثار الاجتماعية الخطيرة والمتعددة، امشكلة الاندماج حيث تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلية، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلية، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول

⁶ وسعدية وهيب :انعكاسات الهجرة على العلاقات المغاربية-الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة:كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2002 . ص58

الأوروبية فيشيع عنهم صورة عامة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلية؛ حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي الأصول العربية والإسلامية".

و ما يميز الأثر الاجتماعي بالنسبة للجزائر في نقشي ظاهرة الرشوة و رواج استهلاك المخدرات و المتاجرة بها و ظهور أقليات ذات نزعة دينية خاصة في مناطق الجنوب.

3- الآثار الصحية: تتمثل الآثار الصحية المرتبطة بتسلسل المهاجرين غير الشرعيين في قيامهم ببعض الممارسات التي تؤدي إلى أضرار صحية في غاية الخطورة لا يقتصر خطرهما على أنفسهم، بل تتجاوزهم إلى المجتمع المحيط بهم، وربما يتجاوز ذلك إلى كافة أنحاء المجتمع خاصة أولئك الذين يحملون أمراضاً معدية من بلادهم، حيث تشير التقارير إلى أن بعض النساء اللاتي يمارسن الدعارة في تلك الأحياء مصابات بأمراض جنسية.

4- الآثار الأمنية: ولقد اتضح من الأحداث الأمنية التي تنشرها الصحف يومياً بان ارتفاع نسبة المتخلفين أدى إلى تفاقم المشكلة الأمنية، وبالأخص التي لا تجد عملاً وبالتالي تحاول أن تعوض فترة التعطيل من خلال الكسب السريع غير المشروع وارتكاب الجرائم خصوصاً الجرائم الأخلاقية والجنسية.⁷

5- الآثار السياسية: ان انتشار الهجرة غير الشرعية له العديد من الآثار السياسية ارتبطت بالأساس بأمرين مهمين و هما التجنس و الانتخاب، و هو الحال بالنسبة للمهاجرين الجزائريين خاصة الى أوروبا. و تفاقم هذا المشكل مع التوجه الكبير نحو

⁷ تقرير عن وزارة العدل، جريدة المواطن الإلكترونية، 2013، (<http://www.almowalten.net>).

المطالب الديمقراطية التي عملت على ربط الحقوق السياسية بحق التجنس و التي تعتبر مسألة سيادة، و ما ينعكس على الجزائر هو مطالبة المهاجرين الى الجزائر بحقوق تتساوى و الحقوق السياسية التي يبحث عن المواطن الجزائري الأصل (حق الإقامة، حق التنقل، نظام الملكية...)، و هذا ما يؤدي الى تخوف كبير من طرف السلطات الجزائرية.

خاتمة: ان تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ينجر عنه العديد من المشاكل لها تأثير بالغ على الدول المصدرة و المستقبل لها و حتى على الدولة العابرة، بحيث تتراوح هذه الاثار بين تأثيرات اقتصادية، بالدرجة الأولى، اجتماعية، سياسية، ثقافية، وامنية، و هو ما يتطلب اتخاذ جميع التدابير الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة.

وبالرجوع الى حالة الجزائر فنجد انها متضررة بدرجة كبيرة من وراء الهجرة غير الشرعية سواء تعلق الامر بالمهاجرين الجزائريين خاصة الذين لهم دور كبير في التنمية او ان تعلق الامر بالمهاجرين الأجانب الى الجزائر الذين اضحو يشكلون تهديدا كبيرا على الاستقرار الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي و على مختلف الجوانب التنموية و هذا ما يتطلب وجود وعي من طرف جميع الفاعلين للحد من هذه الظاهرة.

فاذا اعتبرنا الجزائر مصدرة للمهاجرين فالحل هو معالجة الأسباب باتخاذ الاجراء التصحيحي مثلا نتكلم عن التعليم و التشغيل و الاهتمام بالطاقات الشبابية، اما اذا عالجنا الجزائر كدولة مستقبلية ففي هذه الحالة لا بد عليها من اتخاذ الاجراء العلاجي عن طريق متابعة الحدود و تطبيق الإجراءات العقابية اللازمة على كل متعد على القانون.